



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

فوضوية تعددية الأطراف العسكرية في القرن الواحد والعشرين وعواقب غير مقصودة

غورم راي أولسن

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

1. المقدمة

شهد القرن الحالي العديد من التدخلات العسكرية الغربية في البلدان النامية. ومن الأمثلة المعروفة جيداً المستمرة إلى الآن: أفغانستان من عام 2001، والعراق من عام 2003، ومالي / غرب إفريقيا من عام 2013. بدأ التدخلات الثلاثة الولايات المتحدة أو فرنسا، ولكن سرعان ما تم استكمالها بمهمات متعددة الأطراف تعمل بالتوازي مع قوات تدخل أحادية الجانب. تصف مارينا هنك الولايات المتحدة وفرنسا بأنهما «دولتان محوريتان» بسبب دورهما النشط في بناء تحالفات متعددة الأطراف (Henke, 2019). اعتمد «التواجد المشترك» بين المهمات العسكرية متعددة الأطراف وأحادية الجانب على أعداد كبيرة من القوات في البلدان النامية (Brosig, 2017; Williams, 2020). وتزامن ذلك مع التطورات التي أصبحت فيها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر قوةً (كارلسرود، 2019، ص 2 - 3 ، 11-15) حيث أصبح الاستخدام المكثف للجنود من البلدان النامية أمراً شائعاً مما أتاح للدول الغربية إرسال عدد أقل من قوات حفظ السلام (ويليامز ، 2020 ، ص 482-483).

وتثير خصائص التدخلات العسكرية متعددة الأطراف عدة تساؤلات. أولاً، لماذا فضلت القوى الغربية مثل الولايات المتحدة وفرنسا المهام متعددة الأطراف بينما بدأ أن دافعها الأول هو التدخل من جانب واحد، بالاعتماد على قوتها العسكرية وقيادتها الوطنية؟ ثانياً، ما هي عواقب إشراك القوات، ليس فقط من الدول «ذات التفكير المماثل» ولكن أيضاً من الدول النامية في عمليات إدارة الصراع والسلام متعددة الأطراف؟ من خلال الإجابة عن السؤالين، تهدف المقالة إلى الإسهام في النقاش حول الشكل الذي تبدو عليه التعددية التي تنطوي على الانتشار العسكري في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين. كما تهدف إلى الإسهام في المناقشة حول الآثار المترتبة على مشاركة البلدان النامية بنشاط في العمليات العسكرية متعددة الأطراف.

تناقش المقالة ثلاث فرضيات تهدف إلى الإجابة عن السؤالين. الفرضية الأولى تقترح أن التطورات التي تميز التعددية العسكرية للقرن الحادي والعشرين تعكس ما يعده صناع القرار الغربيون مصالحاً وطنيةً أساسية. وتقترح الفرضية الثانية أنه نظراً للتكاليف الهائلة للتدخلات العسكرية، فإن صانعي القرار الغربيين يرون أنه من مصلحتهم (الوطنية) تقاسم هذه التكاليف مع الآخرين. ومن ثم، فإنهم يختارون التعاون متعدد الأطراف الذي قد يشمل الجهات الفاعلة «ذات التفكير المماثل»، مثل تلك الموجودة في حلف الناتو والشركاء من البلدان النامية. وتقترح الفرضية الثالثة أن النخب الحالية في البلدان النامية المتأثرة بالتدخلات العسكرية الغربية تتطور، ولديها رغبة قوية في تدريب قواتها المسلحة. كما أن لديهم مصالحاً قويةً في تلقي المساعدة الاقتصادية من

الغرب لأنها تسهم في دعم مراكز القوة لديهم. إنَّ نتيجة هذه الأنواع المختلفة من المصالح المشاركة في التدخلات العسكرية هي تعاون فوضوي متعدد الأطراف - وليس بالضرورة ناجحاً.

تم تنظيم الأجزاء المتبقية من المقالة على النحو التالي: يعرض القسم التالي النهج التحليلي مع التركيز بنحو خاص على خصائص التعددية الجديدة في القرن الحادي والعشرين والأدوات التحليلية المطبقة في التحليل. ثم تلي ذلك لمحة موجزة عن ثلاث عمليات أمنية متعددة الأطراف في أفغانستان والعراق ومالي/ غرب إفريقيا. وتمت مناقشة مصالح الفاعلين الكبار، بما في ذلك قضايا شرعية التدخلات وتقاسم الأعباء. وتمت مناقشة قضية تقاسم الأعباء مع شركاء من البلدان النامية في قسم منفصل. ويناقش القسم الأخير تحليل مصالح الحكام في البلدان النامية قبل التوصل إلى الاستنتاج.

2. تعددية الأطراف والمصالح الوطنية والتراث

يحتل التعاون متعدد الأطراف فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية الغربية في البلدان النامية مركز الاهتمام في المقالة. وغالباً ما توصف تعددية الأطراف في القرن الحادي والعشرين بأنها «فوضوية» أو «حديثية» أو «جديدة» في الأدبيات التي تميز بين التعددية في ظل هيمنة الولايات المتحدة و«تعددية ما بعد الهيمنة» (أشاريا، 2014؛ هيل وبيترسون، 2013). تؤكد إحدى الحجج في النقاش أنَّ الولايات المتحدة لم تعد قادرة على لعب دور المهيمن الدولي، وبالتالي، فإنَّ تعددية الأطراف اليوم تختلف عن تلك التي كانت في الماضي (Ikenberry، 2018؛ Smith، 2018).

يتعارض الرأي المعارض الذي قدمه ميرشايمر بشدة مع وجهة النظر القائلة بأن الولايات المتحدة ليست في وضع المهيمن في القرن الحالي. وعلى العكس من ذلك، يؤكد ميرشايمر أنَّ الولايات المتحدة كانت الفاعل الدولي المهيمن طوال معظم الفترة الخاضعة للدراسة. بل إنه يجادل بأنه خلال «السنوات الذهبية» الممتدة حتى عام 2004، كانت «الهيمنة ليبرالية»، أي كانت هيمنة الولايات المتحدة «شديدة العدوانية وتبنت أجنداتٍ طموحةً بنحوٍ خاص» (ميرشايمر، 2019، ص 32). ولقد تدخلت الولايات المتحدة خلال «السنوات الذهبية»، في كل من أفغانستان والعراق، بزعم أنها تهدف إلى «تحويلهما إلى ديمقراطيات ليبرالية» (ميرشايمر، 2019، ص 33). ومع ذلك، بدءاً من عام 2005 إلى الآن، كان النظام الدولي الليبرالي يتجه نحو «الانحدار»، مما يعني أنَّ الولايات المتحدة أصبحت أقلَّ نفوذاً (ميرشايمر، 2019، ص 31-28).

على الرغم من كمية الاختلاف بين رأي إيكينيريو ميرشايمر، يبدو أنّ هناك اتفاقاً كبيراً على أنّ تعددية القرن الحادي والعشرين تتميز «بالاعتماد المتزايد على مجموعات مرنة غالباً ما تكون مبنية لغرض محدد من الجهات الفاعلة المهتمة أو القادرة أو ذات التفكير المماثل» (باتريك، 2015، ص 120). إنّ ذلك يعدُّ شكلاً فوضوياً لتعددية تعكس تحولاً من نماذج تعاون حكومية دولية بحثة إلى أطر جديدة قد تكون عبر وطنية وأصحاب مصلحة متعددين (باتريك، 2015، ص 120-129، 130). تتفق جوليا مورس وروبرت كيوهان مع الرأي القائل بأننا نواجه نوعاً جديداً من «التعددية» وهو أكثر فوضوية. يقترح المؤلفان استخدام المفهوم الشامل «التعددية المتنازع عليها» للتأكيد على أنّ الوضع الجديد يتميز بدور الائتلافات المتنافسة والترتيبات المؤسسية المتغيرة، الرسمية وغير الرسمية (Morse & Keohane، 2014، pp.386-389). وتماشياً مع هذا، وجد كريستوفر هيل وجون بيترسون أنّ «التعددية غير عملية إطلاقاً»، واصفاً إياها بأنها «فوضوية وغير منظمة ومعيبة» (Hill & Peterson، 2013، p.6، see also Bouchard et al.، 2013).

منذ سنوات، جادل جون روجي بأنّ التعددية هي «شكل مؤسسي عام للحياة الدولية الحديثة»، وعلى هذا النحو، فهي موجودة منذ سنوات عديدة، وبالتالي، ليس من المستغرب أنها فوضوية وغير منظمة (Ruggie، 1992، ص 567). يؤكد روجي أنّ التعددية في العلاقات الدولية لا تتعلق فقط بتنسيق السياسات الوطنية في مجموعات من ثلاث دول أو أكثر، كما اقترح تعريف روبرت كيوهان الأصلي للتعددية (Keohane، 1990، pp. 732). يقوم التعاون على مبادئ معينة تنظم العلاقات بين الدول، مثل عدم القابلية للتجزئة وعدم التمييز والمعاملة بالمثل (Ruggie، 1992، p. 567). يعتمد التحليل التالي على الخطوة الأولى في تعريف روجي بأنّ تعددية الأطراف هي شكل عام للحياة المؤسسية الحديثة، وبالتالي فهي عنصر حاسم في العلاقات الدولية. كما أنه يبنى على الحجة القائلة بأنّ التعددية تنطوي على عناصر المعاملة بالمثل.

ويركز التعريف على الدول باعتبارها الجهات الفاعلة الحاسمة في العلاقات الدولية و«الشكل المؤسسي العام للحياة الدولية الحديثة» (روجي، 1992، ص 567). وبالتالى على الدول، وبالتالى على صانعي القرار في السياسة الخارجية، يرى المقال أنه من المناسب تطبيق إطار تحليلي يولي اهتماماً خاصاً للجهات الفاعلة في الدولة. هذا المقال مستوحى من التفكير النظري الذي يجمع بين التفكير الواقعي الكلاسيكي الجديد في صنع السياسة الخارجية مع مناهج تحليل السياسة الخارجية التي روج لها كريستوفر هيل وكريس ألدن وأمنون أران (Alden & Aran، 2017، Hill، 2016، Ripsman et al.، 2016). يشير هذا إلى أنّ المقال يحافظ على المفهوم الواقعي بأنّ الدول و«صانعي القرار في السياسة الخارجية يسعون وراء المصالح الوطنية ويفعلون ذلك ضمن القيود التي تضعها الهياكل النظامية

الدولية. وبالتالي يميل المقال نحو تفسير جون ميرشايمر للظروف النظامية الدولية في القرن الحالي.

فيما يتعلق بقضية تقاسم الأعباء، يجادل ميلنروتينجلي بأن «نظرية الوكالة الرئيسة» يمكن أن تحدد ما هي المصلحة الوطنية في هذا السياق حيث تشير النظرية إلى أهمية تقاسم الأعباء وتقاسم المخاطر حينما يتعلق الأمر بتعزيز متعدد الأطراف للأمن في البلدان النامية (Milner & Tingley، 2013؛ Ruggie، 1992، p.586). تؤكد النظرية أن «الرئيس» أو «الدولة المحورية» تفوض المهام إلى «وكيل»، في هذه الحالة، القوات المسلحة لشريك في التحالف. وجدت مارينا هينيكي أنه لا يوجد متغير واحد يمكنه شرح تفويض السلطة من المدير إلى الوكيل. ومع ذلك، فإن تقاسم الأعباء هو دافع حاسم لبناء تحالفات دولية وبالتالي لتعزيز التعددية. كما أن تعزيز الشرعية من خلال دعوة دول أخرى للمشاركة في التدخل يعد دافعاً مهماً أيضاً (Henke، 2019، pp. 134 - 135). يذهب أوليفيه شميت إلى حد القول بأنه «منذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت تعددية الأطراف عاملاً رئيساً لإضفاء الشرعية على التدخلات العسكرية» (شميت، 2018، ص 16 - 18). ولعلّ من الأسهل بكثير الدفاع عن تدخل عسكري في دولة نامية ضد الانتقادات المحلية والدولية إذا بدأ أن المجتمع الدولي يدعم مثل هذا الإجراء الجذري وأنه ليس مجرد عمل يخدم المصلحة الذاتية.

لا يعني اختيار الحلول متعددة الأطراف للتدخلات العسكرية في البلدان النامية أن مثل هذه القرارات عقلانية. يتخذ صانعو القرار في السياسة الخارجية أغلب قراراتهم بناءً على معلومات ناقصة وعلى أساس المفاهيم الخاطئة، والتي تتماشى مع الفهم التعددي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الذي روّج له كريستوفر هيل. وهذا يعني أن صانعي القرار في الدول أو الحكومات لا يُعدّون جهة فاعلة واحدة و متماسكة قادرة على السعي بعقلانية لتحقيق مصلحة وطنية واضحة. وبدلاً من ذلك، يشير الموقف التعددي إلى أن سلوك السياسة الخارجية الفعلي قد يكون غير متماسك وغير متسق - وقد يكون غير منطقي (Hill، 2016، pp.7-9، 12-17؛ Ripsman et al.، 2016).

إنّ الافتراض بأن الحكومات ليست بالضرورة جهات فاعلة متماسكة تتبع سياسات عقلانية يجعل من الممكن أن يكون هذا النهج مفيداً ليس في الغرب فقط ولكن أيضاً في البلدان النامية. لقد مرت البلدان النامية التي تم تناولها في هذا المقال بحروب قوضت هيكلها السياسية الرسمية بغض النظر عن الأطر المؤسسية التي كانت موجودة للسياسة قبل اندلاع الصراع. تتميز فترة ما بعد الصراع في البلدان النامية عادةً بعمليات بناء الدولة التي تمنح الجهات الفاعلة غير الرسمية، مثل قادة العشائر ورؤساء وأمراء الحرب، مجالاً كبيراً للمناورة (Berdal&Zaum، 2013؛ Cheng، 2013).

لقد قيل إن العديد من الجهات الفاعلة غير الرسمية ترى إعادة الإعمار وبناء الدولة على أنها استمرار للحرب ومنافسة سياسية للوصول إلى الموارد بوسائل جديدة (Malejacq&Sandor, 2020, p. 559). ومن الآراء البارزة في الأدبيات أن الدافع القوي للعديد من صانعي القرار والسياسيين في البلدان النامية هو بقاء النظام الحالي، بما في ذلك بقاء النخبة الحاكمة (Alden & Aran, 2017, p. 94; Clapham, 1996). وغالباً ما تؤدي الأولوية التي تُعطى لبقاء النظام إلى تفويض كبير للإصلاح وتغييرات قليلة في السياسة لأن مثل هذه المبادرات قد تفكك الأُممات الحالية للتحالفات المحلية وعلاقات الزبون والعميل (Oliveira & Verhoeven, 2018, pp. 18–20).

يشير قدر كبير من الأدبيات حول البلدان والمناطق التي تمت مناقشتها في هذا المقال إلى أنه من المفيد العمل مع نظام الميراثية ونظام التسلسل الهرمي الاجتماعي كمفاهيم تحليلية أساسية لفهم سلوك هؤلاء السياسيين وصانعي السياسات المهتمين بشدة ببقاء النظام القديم (Bach, 2018; Brosig, 2017; De Waal, 2009; Mehran, 2018). يتميز نظام الميراثية بعلاقات التبعية المتبادلة بين عدد محدود من الرجال الأقوياء أو الرعاة وأتباعهم، ويطلق عليهم العملاء (Bach, 2018; Erdman & Engel, 2007; Mehran, 2018; De Waal, 2009). ويشير نظام التسلسل الهرمي الاجتماعي إلى مزيج من الهيمنة البيروقراطية الموروثة والقانونية والعقلانية في الأنظمة السياسية التي يتميز بها مسؤولو الدولة الذين يمارسون سلطتهم على أساس مصالحهم الخاصة (Bach, 2011, pp. 277–278; De Waal, 2009, pp. 101–103; Mehran, 2018, pp. 93–95). على وفق الإطار التحليلي المقترح هنا، فإن التأكيد على أهمية علاقة التبادل بين العملاء والفاعلين من النخبة أو «الرجال الكبار» يؤكد على دور صانعي القرار الفرديين ومصالحهم ودوافعهم في مواقف صنع القرار الملموس (Hill, 2016, ص 65).

مما سبق، يطبق المقال إطاراً نظرياً يجمع بين تأثير الهياكل النظامية الدولية والدور الوسيط للمتغيرات المحلية. يتماشى المقال مع الحجة الواقعية لجون ميرشايمر بأن التدخلين بقيادة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق حدثا خلال «السنوات الذهبية» للهيمنة الأمريكية العالمية التي سمحت للهيمنة باتّباع سياسات شديدة العدوانية. وبالمقارنة، حدث التدخل الفرنسي في مالي حينما تدهور النظام الدولي الليبرالي، وواجهت القوى الغربية تحديات متزايدة لشرعيتها. ثانياً، تفترض المقالة أن تصورات صانعي القرار المهمين في السياسة الخارجية بشأن المصلحة «الوطنية» متقلبة للغاية، مما قد يؤدي إلى وجود سياسات غير عقلانية. ويستند فهم سلوك صانعي القرار في البلدان النامية إلى افتراض أنهم منشغلون بشدة بتأكيد استمرار النظام الحالي. قد يؤدي تحويل الموارد إلى هذه الحكومات إلى حدوث عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية في الدول المتلقية، كما أشارت مارينا هينكه (Henke, 2019, pp. 161–162).

3. العمليات الأمنية متعددة الأطراف في أفغانستان والعراق ومالي / غرب إفريقيا

في أعقاب الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة في 11 أيلول، استند الناتو إلى المادة 5 من معاهدة شمال الأطلسي، مما أدى إلى سنوات عديدة من التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان. منذ بدايته في تشرين الأول 2001، كان التدخل العسكري في أفغانستان يسير على مسار مزدوج (Hallams, 2009; Sperling & Webber, 2012)، فمن ناحية، كانت هناك عملية أحادية الجانب بقيادة الولايات المتحدة، تركزت على مصالحتها الإستراتيجية، ومن ناحية أخرى، كانت هناك مهمة متعددة الأطراف بقيادة الناتو بمشاركة العديد من الدول الأعضاء مثل المملكة المتحدة وكندا، فرنسا وألمانيا والدول الصغيرة مثل النرويج والدنمارك (Rynning, 2013).

يعني النهج الأحادي أن الولايات المتحدة حافظت على قدرتها على توليد ردود سريعة ومرنة وفعالة ضد العدو (Hallams, 2009; Sperling & Webber, 2012). وتم إنشاء عملية «القوة الدولية للمساعدة الأمنية» (إيساف) بتفويض من الأمم المتحدة. شارك فيها العديد من الدول الأعضاء في الناتو ومساهمات من العديد من المنظمات الدولية. وكانت البعثة موجهة نحو إعادة بناء المؤسسات الحكومية وتدريب قوات الأمن الأفغانية (Carati, 2015, pp. 206–207). وفي مرة من المرات وصل عدد القوة الدولية للمساعدة الأمنية أكثر من 130.000 جندي من دول الناتو والدول الشريكة (Olsen, 2020, p. 62; Sperling & Webber, 2012).

وأدى الغزو الأمريكي الأحادي الجانب للعراق عام 2003 إلى واحدة من أخطر الأزمات في العلاقات عبر الأطلسي منذ الحرب العالمية الثانية لأنّ بعض الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، مثل ألمانيا وفرنسا، كانت ضد التدخل (Garey, 2020). ومع ذلك، وبعد سنوات قليلة، تم الاتفاق على أن يتولى الناتو تدريب قوات الدفاع العراقية. تأسست البعثة في عام 2008 بهدف منع الإرهاب، وعلى وجه الخصوص، منع إعادة ظهور تنظيم داعش الإرهابي (أولسن، 2020، ص 70-69؛ شافرانك، 2019).

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بفترة وجيزة، أصبحت إفريقيا، ولا سيما غرب إفريقيا، إحدى المناطق الجغرافية حيث كان التعاون متعدد الأطراف يعدّ أداة مهمة لمكافحة الإرهاب.

في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول، قدمت الولايات المتحدة العديد من المبادرات التي تركز على الأمن الإقليمي إذ أصبحت برامج التدريب العسكري وتمويل القوات المسلحة الإفريقية مكونات حاسمة في السياسة الأمريكية لإفريقيا (Chivvis, 2016, pp. 44–48; Ploch, 2011).

(p. 23). وحينما تولى الإسلاميون المتطرفون السلطة في شمال مالي في عام 2012 وهددوا بدخول العاصمة باماكو في أوائل عام 2013، أطلقت القوة الاستعمارية السابقة -القوة الفرنسية- قوة تدخل عسكري للقضاء على التهديد الإسلامي (Dieng، 2019، Wing، 2019).

وجد صنّاع القرار في واشنطن أنّ للولايات المتحدة مصلحةً في منع إنشاء ملاذ آمن لانتشار تنظيم «القاعدة في المغرب العربي» ونمو عملياتها الإرهابية في شمال مالي (مقابلات أجراها الكاتب في واشنطن عام 2015؛ Larémont، 2013؛ Weltz، 2014، p. 609). لذلك، تدخلت الولايات المتحدة بمساعدة القوات الفرنسية في النقل الجوي والتزود بالوقود الجوي. إنّ بناء قاعدة للطائرات بدون طيار بقيمة 110 ملايين دولار في النيجر المجاورة يعبر عن الالتزام الأمريكي محاربة الإرهاب والإسلاميين المتطرفين في غرب إفريقيا (Turse، 2020). أدت السياسة الأمريكية الاستباقية في غرب إفريقيا إلى تدريب عدة آلاف من القوات الإفريقية لأداء عمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب في القارة (Pham، 2014، p. 262).

وبإيجاز، تم الترويج للتدخلات الثلاثة المذكورة من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة أو فرنسا، مما يجعلها «دولاً محورية». وسرعان ما أصبحت العمليات الثلاث متعددة الأطراف تحت قيادة الناتو أو الأمم المتحدة، وتعمل بالتوازي مع المهام أحادية الجانب تحت قيادة أمريكية أو فرنسية. وركزت جميع المهمات أحادية الجانب بقوة على مكافحة الإرهاب، في حين كانت العمليات متعددة الأطراف أكثر انخراطاً في أنشطة بناء الدولة وتدريب قوات الأمن المحلية.

4. مصالح كبار الفاعلين

4.1. المصالح الوطنية

تنص الفرضية الأولى في هذا المقال على أنّ التدخلات العسكرية الغربية في البلدان النامية خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين كانت تدور حول الاهتمام بما عدّه صانعو القرار الغربيون الأساسيون مصلحةهم الوطنية. يتناول هذا القسم مصالح الولايات المتحدة وفرنسا بناءً على افتراض أنه يمكن أن يسهم في تفسير سبب تدخل الفاعلين الدوليين في أفغانستان والعراق ومالي / غرب إفريقيا.

كانت الأهداف الاستراتيجية والمصالح التي انتهجها الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 واضحة جداً. فمنذ البداية، كان واضحاً أنّ الغزو الأمريكي الأحادي لم يكن عملية إدارة أزمة، وأن هدفه الأساس كان الانتقام لأحداث الحادي عشر من أيلول ومنع تنظيم القاعدة من تهديد الولايات

المتحدة الأمريكية مرة أخرى (Garey, 2020, pp. 83–85, 90–92). سرعان ما اختلقت الأهداف والغايات الأصلية للمهمة الأمريكية في أفغانستان بأهداف إضافية غامضة ومحددة على نطاق واسع مثل «بناء الدولة» و«مكافحة التمرد» و«كسب القلوب والعقول» و«الدمقرطة» و«مكافحة الإرهاب» و«الاستقرار الإقليمي». (Carati, 2015, p. 203). لقد تمت الإشارة إلى أن الأهداف الإضافية عكست إلى حد كبير حقيقة أن صانعي القرار في الولايات المتحدة لم يكن لديهم فكرة عما أوصلوا أنفسهم إليه حينما غزت الولايات المتحدة أفغانستان باستثناء هدف الانتقام لأحداث 9 أيلول (Russel, 2013, pp. 51, 55).

في خضم التحديات التي تواجه المهمة المشتركة أحادية الجانب ومتعددة الأطراف في أفغانستان، قررت حكومة الولايات المتحدة بقيادة جورج دبليو بوش في أوائل عام 2003 غزو العراق من جانب واحد. زعم صنّاع القرار الأمريكيون أن النظام العراقي في عهد صدام حسين أخفى أسلحته النووية عن المفتشين الدوليين الذين أرسلتهم الأمم المتحدة للتحقق أو تزوير الحقائق الأمريكية (Garey, 2020, pp. 123–128). وعلى الرغم من حقيقة أن صنّاع القرار الأمريكيين لم يتمكنوا من تقديم أي معلومات لإثبات ادّعائهم بامتلاك النظام العراقي أسلحة نووية، فقد شنت الولايات المتحدة غزواً للبلاد في آذار 2003 بالاشتراك مع عدد محدود من الحلفاء. هدفت الاستراتيجية الأمريكية إلى إزالة النخب الحاكمة من خلال اتباع ما يسمى بسياسة «اجتثاث البعث» لمؤسسات الحكومة العراقية، بما في ذلك القوات المسلحة (Dodge, 2013, pp. 196–197). وهذا يدعم حجة ميرشايمر بأن الولايات المتحدة اتبعت أجنداتٍ عدوانيةً خلال السنوات الذهبية للهيمنة الليبرالية (Mearsheimer, 2019, pp. 32–33).

منذ إنهاء الاستعمار في إفريقيا، أدت فرنسا دوراً بارزاً بنحو ملحوظ في إدارة العديد من النزاعات العنيفة في غرب إفريقيا. لقد كانت نتيجة طبيعية لحقيقة أن فرنسا حافظت على موقعها في القارة في حقبة ما بعد الاستعمار بأكملها (Chafer, 2014, p. 514; Vallin, 2015, pp. 93–). وفي وقت مبكر من منتصف عام 2010، صرح وزير الخارجية فرانسوا فيون قائلاً: «إننا في حالة حرب مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» (Knaup et al., 2012). أكد الكتاب الأبيض للحكومة الفرنسية لعام 2013 حول «الدفاع والأمن القومي» أن أمن فرنسا وأوروبا / الاتحاد الأوروبي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وأشار الكتاب الأبيض إلى أن عدم الاستقرار السياسي في منطقة الساحل لم يكن تهديداً لفرنسا فقط ولكن بالتأكيد لأوروبا كلها (Chafer, 2014, p. 54). يجادل برونو شاربونو، الخبير في القضايا الأمنية في منطقة الساحل، بأن «الفرنسيين، مثل الاتحاد الأوروبي، قلقون الآن بشأن الكيفية التي سيؤدي بها عدم الاستقرار إلى تدفق المهاجرين والسلع غير

المشروعة إلى أوروبا» (Essa, 2017). يتماشى التقييم مع البيانات والوثائق الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك «استراتيجياته المختلفة حول منطقة الساحل» (European Council, 2011; European External Action Service, 2016). لذلك، فمن المنطقي الافتراض أن صانعي القرار الفرنسيين رأوا إطلاق عملية «سيرفال» على أنها رعاية للمصالح الوطنية من خلال إعادة الاستقرار في مالي مع المساهمة في الحد من تدفق المهاجرين واللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي.

وبإيجاز، يبدو أن غزو أفغانستان كان عملاً انتقامياً. ومع ذلك، فإن الضغط الداخلي على صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية للعمل كان لا يرقى إليه الشك. رأى صناع القرار في باريس أن منع الفوضى في مالي وفي منطقة الساحل الأوسع يخدم المصلحة الوطنية لفرنسا ويخدم مصلحة الاتحاد الأوروبي. بينما يُعدّ الوضع العراقي أكثر صعوبةً لأن الأسباب المعلنة لاجتياح البلاد كانت موضع تساؤل منذ بداية الحملة الأمريكية. وهو يقودنا إلى تفسير مفاده أن قرار غزو العراق نتج عن نقص في المعرفة أو ببساطة تلاعب بالحقائق.

4.2 تقاسم العبء مع البلدان «متشابهة التفكير»

كان من المفترض أن يؤدي وجود الناتو في الصراعات في أفغانستان والعراق إلى توفير الشرعية بين الجماهير المحلية والدولية. تجادل جولي جاري بأن «الولايات المتحدة سعت إلى مشاركة الناتو لإضفاء الشرعية على أفعالها والتزام المعايير التي تحكم استخدام القوة والاشتباك في الصراع» (Garey, 2020, p. 213). لا شك أن مشاركة المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا أرسلت إشارة واضحة للجمهور الأمريكي المحلي وكذلك إلى المجتمع الدولي بأن هناك دعماً سياسياً واسع النطاق للعمليات العسكرية في أفغانستان (Schmitt, 2018, pp. 138-148). كان الأمر نفسه يتعلق بالغزو المثير للجدل للعراق، إذ دعمت المملكة المتحدة بشدة التعهد الأمريكي جنباً إلى جنب مع أستراليا وإيطاليا، مما منحها مسحة من الشرعية (Schmitt, 2018, pp. 104-137).

كانت هناك أيضاً دوافع واضحة حول تقاسم الأعباء في تشجيع الشركاء ذوي التفكير المماثل على المشاركة في العمليات في البلدين (Henke, 2019, pp. 145-147). في البداية، تم نشر بعثة (إيساف) - الناتو في كابول للدفاع عن المؤسسات الحكومية، وتم تصورها كمهمة للمساعدة في إعادة بناء المؤسسات الحكومية وتدريب قوات الأمن الأفغانية (Carati, 2015, p. 207). جلب حلفاء الناتو الأوروبيون داخل قوة المساعدة الأمنية الدولية مهارات لا تقدر بثمن لتعزيز جهود الاستقرار وإعادة الإعمار، وبالتالي إظهار الفائدة المحتملة للتعددية لرعاية بعض المصالح الأمريكية في تعزيز الاستقرار والأمن في البلدان النامية (Garey, 2020, pp. 214-220).

لقد تم تقويض أهداف مهمة (إيساف) المتعددة الأطراف إلى حد كبير بسبب السياسة الأمريكية الأحادية. وبعد عدة سنوات من التدخل، في ظل إدارة أوباما، كان واضحاً أنه تم وصفه بأنه «إعادة أمركة» للصراع (Carati, 2015, p. 215). لم تكن النتيجة ضعف التنسيق فحسب، بل كانت أيضاً نقصاً في الاتصال وأحياناً صراعاً مفتوحاً بين البعثة التي تقودها الولايات المتحدة وقوة المساعدة الأمنية الدولية. عكست الخلافات المتوترة جزئياً عدم وجود إجماع بين الولايات المتحدة والدول الشريكة في الناتو حول أهداف المشاركة العسكرية الأجنبية في أفغانستان (Carati, 2015, pp. 203, 207; Sperling & Webber, 2012, p.355).

على الرغم من الخلاف الشديد بين الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا حول بدء الحرب على العراق، انتهى الأمر بحلف شمال الأطلسي بالموافقة على تقديم تدريب لقوات الأمن العراقية في أواخر عام 2004 (Garey, 2020, p. 212; Hallams, 2009, pp. 51-53). عملت بعثة الناتو (NMI) جنباً إلى جنب مع البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي (EUAM) لدعم الإصلاح الأمني في العراق. في شباط 2021، قرر وزراء دفاع الناتو توسيع مهمتهم التدريبية في العراق من 500 جندي إلى حوالي 4000 إلى 5000 جندي. لم تشمل الزيادة في الأعداد الأفراد الأمريكيين، مما يعني أن أعضاء الناتو الأوروبيين سيتولون بنحوٍ متزايد بعض أنشطة التدريب التي كانت تنفذها الولايات المتحدة سابقاً (Emmott, 2021).

بعد فترة قصيرة من إطلاق عملية «سيرفال» في مالي، اشترك أكثر من 2000 جندي من تشاد، مما حوّلها إلى عملية متعددة الأطراف. اختارت فرنسا نهجاً متعدد الأطراف بالتوازي مع عملياتها العسكرية لتجنب تحمل المسؤولية عن الحفاظ على الأمن ومكافحة التطرف الإسلامي. وبالتالي، فإن أسباب الدفع الفرنسي نحو التعددية والحلول العسكرية المتعددة الأطراف للأزمات العديدة في غرب إفريقيا كانت عملية للغاية. إذ كان الأمر حول العبء والسعي وراء الشرعية (Erforth, 2020, pp. 478-479; Recchia & Tardy, 2020, pp. 572-575). ونتيجة لرغبة الفرنسيين في تقاسم العبء والمخاطر، فوضت الأمم المتحدة بعثة متعددة الأطراف تضم أكثر من 10000 جندي و2000 ضابط شرطة مع مقرها الرئيس في باماكو، مالي (Dieng, 2019).

وباختصار، يبدو أن الحالة الأفغانية تتعارض مع حجة جون ميرشايمر بأن واشنطن كانت حريصة على الحصول على الدعم من الدول ذات التفكير المماثل فيما يتعلق بتقاسم الأعباء والشرعية. ولأنّ التدخل حدث خلال «السنوات الذهبية» للنظام الدولي الليبرالي، فقد كان هذا التدخل محيراً. على الرغم من الالتزام القوي من قبل العديد من الشركاء الأوروبيين في الناتو الذي

أعطى الشرعية للمهمة، فقد سعت الولايات المتحدة إلى حد كبير إلى تحقيق أهدافها من دون مراعاة مخاوف شركائها. ويدعم الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب من أفغانستان في آب 2021 هذا التقييم. ونشير هنا إلى أن بعض صانعي القرار الأمريكيين لم يعترفوا بأن «السنوات الذهبية» للهيمنة الأمريكية الدولية قد انتهت وأن التعاون متعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين كان أيضاً يتعلق بالمعايير السلوكية والمعاملة بالمثل. أما في حالة مالي، فقد تم إطلاق بعثات متعددة الأطراف لتقاسم العبء وإضفاء الشرعية على التدخلات، ونجحت باريس في كلا الجانبين.

4.3 مشاركة العبء مع شركاء من البلدان النامية

كان الجيش الوطني الأفغاني (ANA) محور الاستراتيجية العسكرية لحلف الناتو في أفغانستان (Grissom, 2013, p.263). كرس التحالف موارد كبيرة لبناء وتدريب الجيش الوطني الأفغاني، وعلى مرّ السنين، ازدادت أعداده لتصل إلى 171000 رجل في عام 2011 (Grissom, 2013, p. 268). تم تكثيف البرنامج التدريبي لقوات الأمن الوطني الأفغانية لجعلها قادرة على تولى مسؤولية الأمن وبالتالي تقاسم تكاليف حلف الناتو للحفاظ على الاستقرار والأمن في البلاد (Carati, 2015, p. 214).

وبحلول عام 2011، كانت الفعالية التشغيلية لـ (ANA) غير مرضية من منظور الناتو. كان الأمر كذلك، على الرغم من الاستثمارات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي الضخمة في تدريب الجنود الأفغان وتوفير أسلحة جديدة وإمدادات أخرى. وارتبطت بعض الأسباب بالقيود المفروضة على التدريب والأسلحة، إلا أن مصادر الناتو أكدت أيضاً على الفساد كسبب أساس (Grissom, 2013, pp. 273-74). لم تتم معالجة الفساد على جميع المستويات الإدارية ولا التحديات الناجمة عن سوء الحكم وانهيار النظام القضائي بسبب التركيز الأمريكي القوي على مكافحة التمرد في البرنامج التدريبي الخاص بالجيش الوطني الأفغاني. وهذا يعني أنه لم يتم النظر في السياق الاجتماعي - السياسي الأوسع في أفغانستان (Carati, 2015, p. 214).

وبسبب طرد قوات الأمن البعثية في العراق، كان على واشنطن أن تبذل جهوداً كبيرة في تدريب وتجهيز ودعم القوات المسلحة العراقية الجديدة، وبحلول عام 2009، استخدمت قوات الأمن العراقية ما مجموعه 645000 فرد. دفعت الولايات المتحدة إعادة التسليح السريع للدولة العراقية وعلاقتها مع مجتمعها في محاولة للحد من الخسائر في صفوف قواتها وتقليل التكاليف السياسية المحلية لاحتلال العراق (Dodge, 2013, pp. 204-207). ومع ذلك، فإن التدريب الغربي لقوات الأمن عزز التشرذم المؤسسي القائم بالفعل وسياسة المحسوبية في هذه المؤسسات (Bizhan).

2018، p.1020). فضلاً عن ذلك، أدى حلّ الجيش العراقي إلى تفاقم الوضع الأمني في البلاد، الذي تجلّى في القتال المستمر ضد تنظيم القاعدة. لذلك، قامت الولايات المتحدة أيضاً بتأسيس ودعم قوات عشائرية، ضمت 100,000 فرد (Bizhan, 2018, p. 1023).

وسرعان ما أدى التدخل العسكري الفرنسي في مالي بدعم من القوات التشادية إلى هزيمة الإسلاميين الراديكاليين في الجزء الشمالي من البلاد (Dieng, 2019; Wing, 2019). كانت السياسة الأمريكية الاستباقية تجاه غرب إفريقيا جزءاً من الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب (Burgess, 2015, p. 211). ومماشياً مع الجهود الأمريكية، أنشأ الاتحاد الأوروبي ما لا يقل عن ثلاث بعثات متعددة الأطراف، كانت إحداها، بعثة الاتحاد الأوروبي في مالي، تهدف صراحةً إلى تدريب القوات المسلحة المالية (17-16، Pirozzi, 2013).

وفضلاً عن الصورة المعقدة للتدخلات العسكرية في مالي وغرب إفريقيا، أدت محاولات تحويل عملية «سيرفال» إلى مهمة متعددة الأطراف إلى إنشاء عملية بقيادة فرنسا ولكن لا تزال متعددة الأطراف تسمى «برخان» ومقرها في تشاد. وكان هدف «برخان» هو تأمين المنطقة ومحاربة الإرهاب بالشراكة مع الفاعلين الإقليميين. واشتملت على عمليات مشتركة بين القوات الفرنسية وجنود من مالي والنيجر وتشاد (Larivé, 2014). تم التأكيد على الأولوية العالية الممنوحة لتعزيز الأمن في غرب إفريقيا/الساحل من خلال إنشاء ما يسمى في عام 2017 «قوة الساحل G5». هذه الوحدة العسكرية القوية البالغ عددها 5000 فرد تهدف إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على الحدود والاتجار بالبشر. ومن بين الشركاء المشاركين خمس دول من غرب إفريقيا بالإضافة إلى فرنسا. وجاء التمويل من الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة (Dieng, 2019, pp. 485-487; Dörrie, 2019, p. 2; Essa, 2017).

باختصار، أظهر التحليل في هذا القسم أنّ مصالح تقاسم الأعباء وتقاسم المخاطر للولايات المتحدة وفرنسا أسفرت عن تدريب وتعاون مكثف مع القوات من أفغانستان والعراق ومالي / غرب إفريقيا، إلى جانب نقل موارد اقتصادية كبيرة ولا سيما لأفغانستان ومالي. وتساعد فرضية الدول المحورية في تفسير زيادة عدد الدول المشاركة في العمليات العسكرية متعددة الأطراف في الحالات الثلاث التي تم تحليلها. وفي الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بأنّ الأمثلة الثلاثة للتعددية في القرن الحادي والعشرين لم توفر الاستقرار ولم تُزلِ التهديد من الإرهاب كما كان متوقعاً (Hill & Peterson, 2013, pp. 64, 67).

5. مصالح الحكّام في الدول النامية

تنص الفرضية الثالثة من المقال على أنّ أصحاب السلطة السياسية والنخب الحالية في الدول النامية المعرضين للتدخل العسكري الغربي لديهم مصالح قوية في تلقّي تدريب لقواتهم والمساعدة الاقتصادية من نفس القوى الغربية. ذلك لأنّ هذا النوع من الدعم يدعم مناصبهم في السلطة وبالتالي بقاء النظام الحاكم (Brosig, 2017; Fischer, 2013; Oliveira & Verhoeven, 2018).

كان الجيش الوطني الأفغاني مؤسسة مهمة ضمن سياق مجتمعي وسياسي أوسع تتخللها شبكات الميراثية تضم ضباطاً وأفراداً. تمت الإشارة إلى أنّ العديد من الضباط في الجيش الوطني الأفغاني أمّصوا قدراً كبيراً من الوقت والطاقة في إدارة شبكات المحسوبية داخل الجيش والتي بدت مشتتة للغاية بسبب هذه المكائد (Grissom, 2013, p. 278). وعلى ما يبدو، كان العديد من الضباط حذرين من تأديب المرؤوسين المرتبطين بشبكات ورعاة أقوياء خارج الجيش الذين منعوا بشكل روتيني اتخاذ إجراءات ضد «رجالهم» (Grissom, 2013, p. 278). باختصار، فإنّ نظام المحسوبية شوّه الانضباط في القوات المسلحة وشوّه نظام العدالة العسكرية. واجه المدربون الغربيون الذين درّبوا أعضاء الجيش الوطني الأفغاني صعوبة في فهم ولاءاتهم وانتماءاتهم الأخرى حينما يتعلق الأمر بالجندي كفرد (Malejacq&Sandor, 2020, p. 558).

ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية لأفغانستان بمقدار 50 ضعفاً خلال السنوات العشر الأولى من الوجود الغربي، ولكن بعد عام 2016، بدأت في التراجع. لقد قيل إنه على الرغم من أنّ التدفق الكبير للمساعدات الإنمائية أدى إلى نمو اقتصادي سريع، إلا أنه عزز أيضاً الفساد ووجّه الإيرادات إلى المجرمين والجماعات المتمردة (Bizhan et al., 2018, pp. 971-972). دعمت المبالغ الهائلة للمساعدات الاقتصادية والعسكرية قاعدة القوة للعديد من الرجال الأفغان الأقوياء مما منحهم حافزاً لاتباع سياسة «بقاء الأمور على النحو المعتاد»، مما يعرقل مطالب السلام (Smith, 2020, p. 16). وينبغي أن يُشار هنا إلى أنّ النخبة الحاكمة في أفغانستان اهتمت بمصالحها بتلقّي تمويل وتدريب جنودها من الغرب. وكذلك، يبدو أنّ اتباع سياسات «بقاء الأمور على النحو المعتاد» في أفغانستان قد أعاق تنفيذ الإصلاحات.

حينما يتعلق الأمر بالعراق، يؤكد نعمة الله بيزان أنّ الغزو الأمريكي تسبب في فشل الدولة بفعل سياسة «اجتثاث البعث». ولا بدّ أن نذكر أنه قبل الغزو، تم تصنيف حكومة العراق كونها حكومة شديدة المركزية؛ فقد استخدمت القمع أداةً أساسيةً للحفاظ على سلطتها. إنّ الفشل اللاحق لمشروع بناء الدولة المستوحى من الغرب كان نتيجة لمبادرات السياسة الأمريكية التي

عطلت القدرة الموجودة مسبقاً للدولة العراقية وقوّضت احتمالية بناء دولة فعّالة من خلال تطهير المؤسسات الحكومية من الموالين السابقين لنظام صدام حسين (Costantini&Cozzolino, 2020). وعلى الرغم من مركزية السلطة، إلا أنّ النخبة العراقية كانت مجزأة بينما كانت في نفس الوقت تستخدم سياسة المحسوبة كأداة مهمة لتوزيع الموارد (Bizhan,2018). وكما في الحالة الأفغانية، فقد تعزز موقع القوة للنخب في العراق بسبب تدفق الموارد من الغرب وتوزيع الموارد الذي حدث عبر آلية (الراعي-العميل). وهذا يعني ضمناً أنّ مشروع بناء الدولة المستوحى من الغرب قد تم تفويضه مما يشير إلى أنّ الإصلاحات الضرورية للمجتمع العراقي واجهت مشاكل خطيرة حينما يتعلق الأمر بتنفيذ أيّ إصلاح (Costantini&Cozzolino, 2020).

في أعقاب التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013، ركزت باريس فقط على مطاردة المتمردين الإسلاميين في الشمال وكانت حريصة على عدم الانخراط في السياسة الداخلية (Wing, 2019, pp. 100-102). أدى استمرار الوجود العسكري الفرنسي والأمم المتحدة في مالي جنباً إلى جنب مع تدفق الموارد من الغرب إلى توفير مثبطات للنخب المتمركزة في جنوب البلاد لإجراء إعادة هيكلة مؤسسية وسياسية عميقة كان من الممكن أن تسهم في الحفاظ على السلام (Tull, 2017, pp. 190-192; Wing, 2017, pp. 2-3). فضلاً عن ذلك، من غير المرجح أن يدفع الشركاء الدوليون من أجل الإصلاح المحلي، طالما كان يُنظر إلى الحكومة في مالي على أنها حليف أساسي في الحرب على الإرهاب (Wing, 2017, p. 193).

وباختصار، تلقت النخب الحالية في الدول الثلاث وحلفاؤها وعملاؤها المحليون مساعدة اقتصادية وعسكرية كبيرة من الغرب. وعززت الموارد الخارجية والأنظمة الموروثة من موقع القوة لدى النخب المختلفة وأصحاب النفوذ، مما أسهم في ميلهم إلى الامتناع عن الإصلاحات الكبرى. وأسهمت التدفقات السخية للموارد من الغرب في تفسير سبب استعداد النخب الحالية في الدول الثلاث لمشاركة العبء والمخاطر مع القوات العسكرية المتدخلة.

6. الخلاصة

بدأ هذا المقال البحثي بسؤال: لماذا بادرت الولايات المتحدة وفرنسا لإطلاق عدة تدخلات عسكرية في البلدان النامية في القرن الحالي؟ ولماذا بدت القوتان الغربيتان تفضلان تعاوناً متعدد الأطراف في هذه التدخلات؟ كما تساءل المقال عن عواقب إشراك قوات من الدول النامية في العمليات العسكرية. من خلال الإجابة عن هذين السؤالين، يهدف المقال إلى الإسهام في النقاش حول الشكل الذي تبدو عليه التعددية التي تنطوي على التدخلات العسكرية في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين. كما يهدف إلى الإسهام في النقاش حول آثار التعددية الأوسع التي تتضمن مشاركاتٍ بقوات من البلدان النامية في العمليات العسكرية.

أولاً: في الحالات الثلاث، كان رد فعل صنّاع القرار في الولايات المتحدة وفرنسا بناءً على المحفزات الدولية والمحلية. فبسبب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 أيلول، كان على الولايات المتحدة الرد على الهجمات العنيفة على أراضيها، وكان الغزو العسكري لأفغانستان خطوة واضحة لذلك. لم تكن أفغانستان تشكل تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة، إلا أن الضغط الداخلي على صنّاع القرار الأمريكيين للتحرك أمراً لا جدال فيه. وبالمثل، شعر صنّاع القرار الفرنسيون أن عليهم الرد على استيلاء الإسلاميين على السلطة في شمال مالي في عام 2012. وكان من الواضح أن التدخل العسكري في مالي في أوائل عام 2013 يصب في المصلحة الوطنية لفرنسا وأوروبا عموماً. وحينما يتعلق الأمر بغزو العراق في عام 2003، فمن المقنع أكثر تفسير الغزو على أنه نتيجة للضغط الداخلي في الولايات المتحدة كعنصر للانتقام بعد أحداث 11 أيلول. بالطبع، يمكن أيضاً النظر إلى الغزوتين الأمريكيتين على أنهما انعكاسٌ لـ «السنوات الذهبية» للقوة الأحادية الأمريكية.

ثانياً: قد يكون من المنطقي جداً ومن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة وفرنسا تقاسم العبء مع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى. ويبدو أن حلف الناتو شريكٌ حقيقي في كل من أفغانستان والعراق، إذ أعطى أيضاً شرعيةً للتدخلات. بالكاد كان من الضروري قبول حجة جون ميرشايمر بأن الولايات المتحدة وحلفاءها يتمتعون بقدر كبير من الشرعية خلال «السنوات الذهبية» للبيروالية الدولية (Mearsheimer, 2019, p. 25).

في مالي / غرب إفريقيا، أبدى شركاء آخرون استعداداً للإسهام في استقرار البلاد والمنطقة. ويسهم تحليل التدخلات الثلاثة في تفسير سبب ظهور الفوضى في المهام العسكرية المتعددة الأطراف في القرن الحالي - ويرجع ذلك ببساطة إلى العديد من المشاركين من الغرب والدول النامية. وقد يسهم أيضاً وجود العديد من الشركاء والأهداف غير الواضحة للعمليات العسكرية في تفسير سبب

نجاحهم المحدود في إحلال السلام والاستقرار.

ثالثاً: أظهر التحليل أن تقاسم الأعباء لم يكن فقط في مصلحة القوى الغربية. كانت النخب الحالية في الدول الثلاث التي تمت مناقشتها هنا مهتمة بشدة بالتعاون مع القوات الغربية المتدخلة لأنها حصلت على أسلحة وذخيرة وتدريب لقواتها المسلحة والشرطة. فضلاً عن ذلك، تلقت الحكومات كميات كبيرة من مساعدات التنمية والمساعدات الاقتصادية. وكانت نتائج المساعدة الغربية هي دعم الحكومات الاستبدادية، وبهذا الدعم، كان من السهل عليهم تجنب تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

نعود الآن إلى دور هذا المقال البحثي في مناقشة التدخلات العسكرية متعددة الأطراف في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين وإلى النقاش حول الآثار المترتبة على مشاركة البلدان النامية بنشاط في العمليات العسكرية. أشارت التدخلات في أفغانستان والعراق إلى أنها كانت تتعلق بالظروف الداخلية والانتقام أكثر من كونها تهدف إلى تعزيز الاستقرار في البلدين. ومن ناحية أخرى، كان التدخل في مالي أكثر وضوحاً حول تعزيز الاستقرار، ومنع انتشار الدين الإسلامي، والحد من الهجرة إلى أوروبا. ولم تؤدِّ التدخلات العسكرية إلى الاستقرار في أيٍّ من الدول الثلاث. بل كانت عواقب التدخل الغربي المكثف تتمثل في دعم مواقع السلطة للنخب السلطوية القائمة، وبالتالي، دعم الغرب امتناع هذه النخب عن الشروع في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضرورية. وباختصار، لم تكن التدخلات العسكرية متعددة الأطراف فوضوية فحسب؛ بل إنها قوضت احتمالية تحقيق الاستقرار.

المصادر:

1. Acharya, A. (2014). Post-hegemonic multilateralism. In T. G. Weiss & R. Wilkinson (Eds.), *International organization and global governance* (pp. 192–204). Routledge.
2. Alden, C., & Aran, A. (2017). *Foreign policy analysis. New approaches*. Routledge.
3. Bach, D. (2011). Patrimonialism and neopatrimonialism: Comparative trajectories and readings. *Commonwealth & Comparative Politics*, 49(3), 275–294.
4. Berdal, M., & Zaum, D. (Eds.). (2013). *Political economy of state building. Power after peace*. Routledge.
5. Bizhan, D. (2018). Aid and state-building, part II: Afghanistan and Iraq. *Third World Quarterly*, 39(5), 1014–1031.
6. Bizhan, N., Willner-Reid, M., & Bhatia, J. (2018). Special issue on power, politics and development in Afghanistan. *Asian Survey*, 58(6), 967–972.
7. Bouchard, C., Peterson, J., & Tocci, N. (2013). Multilateralism in the twenty-first century. In C. Bouchard, J. Peterson, & N. Tocci (Eds.), *Multilateralism in the 21st century. Europe's quest for effectiveness* (pp. 1–9). Routledge.
8. Brosig, M. (2017). Rentier peacekeeping in neopatrimonial systems: The examples of Burundi and Kenya. *Contemporary Security Policy*, 38(1), 109–128.
9. Burgess, S. F. (2015). Comparative challenges in securing the Horn of Africa and Sahara. *Comparative Strategy*, 34(2), 202–217.
10. Carati, A. (2015). No easy way out: Origins of NATO's difficulties in Afghanistan. *Contemporary Security Policy*, 36(2), 200–218.
11. Chafer, T. (2014). Hollande and Africa policy. *Modern & Contemporary France*, 22(4), 513–531.
12. Cheng, C. (2013). Private and public interests. Informal actors, informal influence, and economic order. In M. Berdal & D. Zaum (Eds.), *Political economy of state building Power after peace* (pp. 63–78). Routledge.

13. Chivvis, C. S. (2016). *The French war on Al Qa'ida in Africa*. Cambridge University Press.
14. Clapham, C. (1996). *Africa in the international system. The politics of state survival*. Cambridge University Press.
15. Costantini, I., & Cozzolino, A. (2020). Limited statehood in a shattered state. Territorial and economic challenges to the construct of the Iraqi state. In R. H.
16. Santini, A. Polese, & R. Kevlihan (Eds.), *Limited statehood and informal governance in the Middle East and Africa* (pp. 72–87). Routledge.
17. De Waal, A. (2009). Mission without end? Peace keeping in the African market place. *International Affairs*, 85(1), 99–113.
18. Dieng, M. (2019). The multi-national joint task force and the G5 Sahel Joint Force. *Contemporary Security Policy*, 40(4), 481–501.
19. Dodge, T. (2013). Back to the future. The failure to reform the post-war political economy of Iraq. In M. Berdal & D. Zaum (Eds.), *Political economy of state building Power of peace* (pp. 191–208). Routledge.
20. Dörrie, P. (2019, June 25). Europe has spent years trying to prevent “chaos” in the Sahel. It failed. *World Politics Review*. <https://www.worldpoliticsreview.com/articles/27977/europe-has-spent-years-trying-to-prevent-chaos-in-the-sahel-it-failed>
21. Emmott, R. (2021, February 16). NATO to agree larger Iraq training force as violence rises. *Reuters*. <https://www.reuters.com/article/us-iraq-security-nato-idUSKBN2AG15Q>
22. Erdman, G., & Engel, U. (2007). Neopatrimonialism reconsidered: Critical review and elaboration of an elusive concept. *Commonwealth & Comparative Politics*, 45(1), 95–119.
23. Erforth, B. (2020). Multilateralism as a tool: Exploring French military cooperation in the Sahel. *Journal of Strategic Studies*, 43(4), 560–582.

24. Essa, A. (2017, November 3). G5 Sahel counterterrorism force explained. Aljazeera. <https://www.aljazeera.com/news/2017/11/3/g5-sahel-counterterrorismforce-explained>
25. European Council. (2016). Council conclusions on the Sahel.
26. European External Action Service. (2011). Strategy for security and development in the Sahel.
27. Fischer, J. (2013). "Some more reliable than others": Image management, donor perceptions and the global war on terror in East African diplomacy. *The Journal of Modern African Studies*, 51(1), 1–31.
28. Garey, J. (2020). The US role in NATO's survival after the cold war. Palgrave.
29. Grissom, A. (2013). Shoulder-to-shoulder fighting different wars: NATO advisors and military adaptation in the Afghan National Army, 2001–2011. In T. Farrell, Osinga, & J. Russell (Eds.), *Military adaptation in Afghanistan* (pp. 263–287). Stanford University Press.
30. Hallams, E. (2009). The transatlantic alliance renewed: The United States and NATO since 9/11. *Journal of Transatlantic Studies*, 7(1), 38–60.
31. Henke, M. E. (2019). Buying allies. Payment practices in multilateral military coalition-building. *International Security*, 43(4), 128–162.
32. Hill, C. (2016). Foreign policy in the twenty-first century. Palgrave.
33. Hill, C., & Peterson, J. (2013). Effective or defective? Europe's experience of multilateralism. In C. Bouchard, J. Peterson, & N. Tocci (Eds.), *Multilateralism in the 21st century. Europe's quest for effectiveness* (pp. 63–88). Routledge.
34. Ikenberry, G. J. (2018). The end of the liberal international order? *International Affairs*, 94(1), 7–23.
35. Karlsrud, J. (2019). From liberal peace building to stabilization and counterterrorism. *International Peacekeeping*, 26(1), 1–21.
36. Keohane, R. O. (1990). Multilateralism: An agenda for research. *International Journal*,

45(4), 731–763.

37. Knaup, H., Repinski, G., &Schult, C. (2012, October 29).EU weighs options for helping Mali. Der Spiegel.
38. <https://www.spiegel.de/international/world/euweighs-options-for-helping-mali-fight-al-qaida-a-864054.html>
39. Larémont, R. R. (2013). After the fall of Qaddafi: Political and security consequences for Libya, Mali, Niger and Algeria. *Stability: International Journal of Security &Development*, 2(2), 1–8.
40. Larivé, M. H. A. (2014, August 7). Welcome to France's new war on terror in Africa: Operation Barkane.The National Interest. <https://nationalinterest.org/feature/welcome-frances-new-war-terror-africaoperation-barkhane-11029>
41. Malejacq, R., &Sandor, A. (2020). Sahelistan? Military intervention and patronage politics in Afghanistan and Mali. *Civil Wars*, 22(4), 543–566.
42. Mearsheimer, J. J. (2019). Bound to fail. The rise and falof the liberal international order. *International Security*,43(4), 7–50.
43. Mehran, W. (2018). Neopatrimonialism in Afghanistan: Former warlords, new democratic bureaucrats? *Journal of Peace building& Development*, 13(2), 91–105.
44. Milner, H. V., &Tingley, D. (2013). The choice for multilateralism: Foreign aid and American foreign policy. *Review of International Organizations*, 8, 313–341.
45. Morse, J. C., &Keohane, R. O. (2014). Contested multilateralism. *Review of International Organizations*, 9,385–412.
46. Oliveira, R. S., &Verhoeven, H. (2018). Taming intervention: Sovereignty, statehood and political order in Africa. *survival. Global Politics and Strategy*, 60(2),7–32.
47. Olsen, J. A. (2020). Understanding NATO. *The RUSI Journal*,165(3), 60–72.

-
48. Patrick, S. (2015). The new “new multilateralism:” Miniature cooperation, but at what cost? *Global Summitry*,1(2), 115–134.
49. Pham, P. (2014). The development of the United States Africa command and its role in America’s Africa policy under George W. Busch and Barack Obama. *The Journal of the Middle East and Africa*, 5(3), 245–275.
50. Pirozzi, N. (2013). The EU’s comprehensive approach to crisis management. DCAF.
51. Ploch, L. (2011). Africa command: US Strategic interests and the role of US military in Africa. Congressional Research Service.
52. Recchia, S., & Tardy, T. (2020). French military operations in Africa: Reluctant multilateralism. *Journal of Strategic Studies*, 43(4), 473–481.
53. Ripsman, N. M., Taliafarro, J. W., & Lobell, S. E. (Eds.).(2016). *Neoclassical realist theory of international politics*. Oxford University Press.
54. Ruggie, J. G. (1992). Multilateralism: The anatomy of an institution. *International Organization*, 46(3),561–598.
55. Russel, J. A. (2013). Into the Great Wadi: The United States and the war in Afghanistan. In T. Farrell, F.Osinga, & J. Russell (Eds.), *Military adaptation in Afghanistan* (pp. 51–82). Stanford University Press.
56. Rynning, S. (2013). ISAF and NATO: Campaign innovation and organizational adaptation. In T. Farrell, F. Osinga, & J. Russell (Eds.), *Military adaptation in Afghanistan*(pp. 83–107). Stanford University Press.
57. Schafranek, N. (2019). NATO and the EU training missions in Iraq—An opportunity to enhance cooperation(NDC policy brief no. 17). NATO.
58. Schmitt, O. (2018). *Junior partners in coalition warfare*. Georgetown University Press.
59. Smith, G. (2020). *Resource flows and political power in Afghanistan*. ODI.
60. Smith, M. (2018). The EU, the US and the crisis of contemporary multilateralism. *Journal of European Integration*,40(5), 539–553.

1.

61. Sperling, J., & Webber, M. (2012). NATO's intervention in the Afghan civil war. *Civil Wars*, 14(3), 344–372.
62. Tull, D. M. (2017). Mali, the G5 and security sector assistance: Political obstacles to effective cooperation. *Stiftung Wissenschaft und Politik*.
63. Turse, N. (2020, February 27). Pentagon's own map of US bases in Africa contradicts its claim of "light" footprint. *The Intercept*. <https://theintercept.com/2020/02/27/africa-us-military-bases-africom>
64. Vallin, V.-M. (2015). France as the gendarme of Africa, 1960–2014. *Political Science Quarterly*, 130(1), 79–101.
65. Weltz, M. (2014). Briefing: Crisis in the Central African Republic and the international response. *African Affairs*, 113(453), 601–610.
66. Williams, P. D. (2020). The Security Council's peacekeeping trilemma. *International Affairs*, 96(2), 479–499.
67. Wing, S. (2017). Mali's enduring crisis. *Current History*, 116(790), 198–193.
68. Wing, S. (2019). Crisis and intervention: Combating terrorism in the Sahel. In T. Clack & R. Johnson (Eds.), *Before military intervention* (pp. 99–121). Palgrave Macmillan.

هوية البحث

اسم الباحث: غورم راي أولسن- أستاذ السياسة العالمية في جامعة روسكيلد، الدنمارك.

عنوان البحث: فوضوية تعددية الأطراف العسكرية في القرن الواحد والعشرين: وعواقب غير مقصودة

تأريخ النشر: حزيران 2022

رابط البحث:

<https://www.cogitatiopress.com/politicsandgovernance/article/view/4886>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org